

لبنانية لا غير).

تتولى وزارة البيئة ابلاغ كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة بنسخة عن التقرير الصادر عن مكتب التدقيق المستقل، على أن تتولى كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة ابداء الرأي بالتقدير الصادر عن مكتب التدقيق المستقل والمبين اعلاه خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغهم اياه.

في حال انقضاء المهلة المشار اليه اعلاه دون الحصول على رأي كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة يعتبر التقرير نهائياً ومصدقاً عليه من قبل المعنيين.

المادة الرابعة:

ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعدما في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠

الامضاء: ميشال سليمان

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سعد الدين الحريري

وزير البيئة

الامضاء: محمد رحال

وزير المالية

الامضاء: ريا حفار

وزارة الصناعة

مرسوم رقم ٥٤١٢

يتعلق بنظام الأجراء في مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية

المادة الثالثة:

يتم صرف الهبة النقدية المخصصة لوزارة البيئة من خلال الجامعة الاميركية في بيروت. يتم الصرف تحت اشراف وموافقة وزارة البيئة وفقاً لاحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة البيئة والجامعة الاميركية في بيروت والمرفقة بطا.

تطبق على هذا الاتفاق الاحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المانحة سواء اكان هذا الانفاق من الجزء المحلي أم من الجزء الاجنبي.

لا يخضع الانفاق من الهبة النقدية المخصصة لوزارة البيئة لرقابة ديوان المحاسبة المسقبة، ولا لرقابة مراقب عقد النفقات، وإنما يخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة ولنظام التدقيق المستقل على أن يعين مكتب التدقيق بقرار مشترك من وزير المالية ووزير البيئة بصفة تعاقدية وذلك بناء على استقصاء اسعار بالظرف المختوم تجريه وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة المالية ويحصر حق الاشتراك فيه بخبراء المحاسبة الذين تتوافق فيهم المعايير والمواصفات المحددة بقرار وزير المالية بالنسبة للشهادات العلمية والخبرة العملية وذلك استناداً لاحكام المادة الثالثة والسبعين من القانون رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٨/٦/٢٠٠١ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠١).

يحق لوزارة البيئة دفع المستحقات المترتبة عن اجراء التدقيق المستقل من موازنتها على الترتيب التالي: (١ - ٢١ - ١ - ٢٤٤ - ١٢ - ٩ - ٢) بدلاً اتعاب على ان لا تتعذر قيمة عملية التدقيق المستقل الى /٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثمانية ملايين ليرة

المادة الثانية:

الأجراء في المؤسسة هم أجزاء عاديون يستخدمون لعمل دائم ولمدة غير محددة.

المادة الثالثة:

حددت تسميات الاجراء وأعدادهم وأجورهم وفقا للجدول رقم (١) الملحق بهذا المرسوم.

المادة الـ اربعـة:

حددت الشروط الخاصة لاستخدام
الأجراء في المؤسسة في الجدول رقم (٢)
الملحق بهذا المرسوم.

المادة الخامسة:

يستخدم الاجراء في المؤسسة بقرار من المدير العام بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية، وذلك ضمن حدود تسميات وأعداد الاجراء الواردة في هذا النظام وضمن الاعتمادات الملحوظة في الموازنة.

المادة السادسة:

١ - يعمل الأجراء وفقاً لدوام عمل المؤسسة.

٢ - يكلف الأجير بأعمال إضافية عند الاقتضاء بقرار من المدير العام وفقاً لأحكام المادة ١٩ من المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١١/٣/١٩٩٤ وتعديلاته.

٣ - يتلقى الأجير عن كل ساعة إضافية يقوم بها أجرة ساعة عادية حتى يبلغ مجموع ساعات العمل الأسبوعية وال ساعات الإضافية ٤٨ ساعة، وما زاد عن ذلك يعطى عنه أجرة ساعة ونصف ساعة عن كل ساعة إضافية، شرط توفر الاعتمادات اللازمة لذلك.

- إن رئيس الجمهورية، بناء على الدستور، بناء على القانون ١٩٦٢/٧/٢٣ وتعديلاته المقاييس والمواصفات البناء على المرسوم ١٩٧٢/١٢/١٣ وتعديلاته، للمؤسسات العامة،

بناء على المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٣
المعدل بموجب المرسوم رقم ٧٥٨٧ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١ (النظام العام للإجراءات)،

بناء على المرسوم رقم ٦٠٢٤ تاريخ
٢٠٠١/٨/٦ (النظام العام للأجراء في
البلديات والمؤسسات العامة)،

وبعد موافقة هيئة مجلس الخدمة المدنية
بقرارها رقم ٦٥٣ تاريخ ٢٠١٠/٦/٨ ،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة
(الرأي رقم ٢٧٤/٢٠٠٩ - ٢٠١٠ تاریخ ٢٠١٠/٨/١٢) ،

يناي على اقتراح وزير الصناعة،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ
٢٠١٥/٦/٢:

پرسنل مائنیجمنٹ

المادة الاولى:

مع مراعاة أحكام المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٣ والمرسوم رقم ٦٠٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦، تطبق في استخدام الأجراء في مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (المشار إليها فيما بعد بكلمة «المؤسسة») الأحكام الواردة في هذا المرسوم.

- المادة ٣٠ (في استثناءات توجيه الإنذار).
- المادة ٣١ (في حال عدم مراعاة شروط الإنذار).
- المادة ٣٢ (في التسريح بدون إنذار).
- المادة ٣٣ (في بلوغ السن القانونية).
- المادة ٣٥ (في أحكام قانون الضمان الاجتماعي).

المادة الثامنة:

تطبق على الأجير الذي يصاب بحادث عمل أحكام طوارئ العمل.

المادة التاسعة:

تنتهي خدمة الأجير بقرار من السلطة التي لها حق الاستخدام.

المادة العاشرة:

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا النظام ولا سيما ما يتعلق بالإجراءات في نظام المستخدمين في المؤسسة.

المادة الحادية عشرة:

ينشر هذا المرسوم وبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعدا في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠

الامضاء: ميشال سليمان

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سعد الدين الحريري

وزير الصناعة

الامضاء: ابراهام دده يان

وزير المالية

الامضاء: ريا حفار

المادة السابعة:

تطبق على الاجراء في المؤسسة أحكام المواد التالية من المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٣ وتعديلاته:

- المادة ٤: البند ١ (في الجنسية اللبنانية) والبند ٢ (في السن) والبند ٣ (في الوضع الصحي) والبند ٤ (في السجل العدلي).
- المادة ٦ (في استخدام النساء).
- المادة ١١ (في الاقفال الرسمي والتعويض الاضافي).
- المادة ١٢ (في الاجازة الادارية).
- المادة ١٣ (في الاجازة بدون أجر).
- المادة ١٤ (في الاجازة العائلية).
- المادة ١٥ (في الأجرة الحامل).
- المادة ١٦ (في التغيب لأسباب صحية).
- المادة ١٨ (في الزيادة الدورية).
- المادة ٢٠ (في المساعدة المالية بحال الوفاة).
- المادة ٢١ و ٢٢ (في النقل).
- المادة ٢٣ (في وقاية الأجراء).
- المادة ٢٥ (في العقوبات).
- المادة ٢٦ (في المرجع الذي يعود له فرض العقوبات المسلطية) البند (١) و(٢) و(٣) مع إلغاء ما يتعلق بصلاحية المحافظ والقائممقام، ومع وجوبأخذ موافقة المدير العام في جميع الحالات).
- المادة ٢٧ (في انتهاء خدمة الأجير).
- المادة ٢٨ (في تسريح الأجير).
- المادة ٢٩ (في التغيب خلال مدة الإنذار).

جدول رقم (١) الملحق بالمرسوم رقم ٥٤١٢ تاريخ ٢٠١٠/١١/١٠
تحديد تسميات الأجراء وأعدادهم وأجورهم
في مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية

القسمية	العدد	العنوان	الفئة
- عامل تنظيفات	٢	الحد الأدنى الرسمي للأجور	العمال
- ناطور	٢	٣٠ يوم	(أجراء عاديون)
- ساع	١		
- مستنسخ	١		
المجموع:	٦		
مساعد فني	٤	الأجر اليومي لفئة العمال	العمال الاختصاصيون أو
المجموع:	٤	مضافاً إليه % ١٥	المهنيون
			(أجراء عاديون)
	١٠		المجموع العام:

جدول رقم (٢) الملحق بالمرسوم رقم ٥٤١٢ تاريخ ٢٠١٠/١١/١٠
الشروط الخاصة لاستخدام الأجراء في مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية

القسمية	المؤهلات	الفئة
- عامل تنظيفات - ناطور - ساع - مستنسخ	لامؤهلات علمية - شهادة البريفيه اللبناني - يحسن القراءة والكتابة باللغة العربية	العمال (أجراء عاديون)
مساعد فني	- شهادة البكالوريا الفنية في الاختصاص المطلوب	العمال الاختصاصيون أو المهنيون (أجراء عاديون)